

ARAB ECONOMIC FORUM

منتدى الاقتصاد العربي

2-3 May 2008 - Phoenicia Intercontinental Hotel, Beirut, Lebanon

فندق انتركونتيننتال فينيسيا، يومي ٢ و ٣ مايو ٢٠٠٨

كلمة معالي الدكتور جهاد ازعور، وزير المالية في حفل افتتاح منتدى الاقتصاد العربي

أهلاً وسهلاً بكم في منتدى الاقتصاد العربي الذي بات تقليداً سنوياً أرسته مؤسسة عريقة صار اسمها مرادفاً للمناسبات المتميزة والمشاريع الطموحة، عنيت مجموعة الاقتصاد والاعمال.

مؤتمرنا هذا العام، يتميز بأنه يكسر حلقة الجدل السياسي المفرغة التي يدور فيها لبنان، ويخترق جدار الجمود وعدم الاستقرار، ويعبر أكثر من أي مرة سابقة عن طموح اللبنانيين الى استعادة الدور العربي والاقليمي الذي كان لبلدهم.

ان هذا المنتدى الذي يحتفل بعيده السادس عشر، عمره تقريباً من عمر اعادة انطلاق لبنان، ودخوله مرحلة السلام والنهوض والازدهار، وهو اليوم، وفي هذا الطرف بالذات، يشكل رسالة تمسك بهذا السلام تحديداً، ويرسم أيضاً صورة لبنان كما يحلم به شعبه، وكما تريدهونه انتم: لبنان الازدهار، لبنان الابداع، لبنان منارة الفكر والمعرفة، لبنان فرص الاستثمار لخلق فرص عمل لشبابه، لبنان الملتقى، لبنان الانفتاح، لبنان مساحة الحوار.

صحيح أنكم، انتم، مسؤولين ورجال أعمال ومستثمرين عرباً، ملتزمون وأوفياء لمنتدى الاقتصاد العربي، وتحرصون على أن تكونوا دائماً فيه مع اخوانكم اللبنانيين، ولكن اعلموا أن لحضوركم هذه المرة معنى خاصاً: فأنتم، بحضوركم هذا، تعلنون رفضكم غياب لبنان، وتطالبون بعودته كما كان، لا بل أفضل مما كان. وبمشاركتكم، تجددون ايمانكم بمقدرات لبنان. وبوجودكم بين اخوانكم اللبنانيين، تحفزون ارادتهم وتشجعونهم على الاستمرار، وتعطونهم أملاً بالنهوض.

أيها السيدات والسادة،

ما نبتغيه من هذا المؤتمر كمسؤولين وقادة اقتصاديين ورجال أعمال عرب، هو أن نتداول في التحديات الاقتصادية والتنموية لمنطقتنا العربية، ونجترح الأفكار والحلول المبدعة التي تعود بالخير على الانسان العربي، ونضع الصيغ المثلى لتوفير الازدهار والرخاء لشعبنا، في وقت يواجهه العالم العربي مجموعة من التحولات العالمية، على ما يشير اليه عنوان هذا المنتدى.

أيها السيدات والسادة،

ان هذه التحولات الاقتصادية والمالية العالمية، كانت أحد التحديات التي وجدت حكومة لبنان نفسها مضطرة الى مواجهتها، ككل دول المنطقة، فيما كانت تباشر تنفيذ البرنامج الاقتصادي والاجتماعي الذي عرضته في مؤتمر باريس 3. لكن تحديات أخرى أيضاً واجهت تنفيذ هذا البرنامج، "الطموح والشامل"، كما قيّمه المشاركون في مؤتمر باريس.

هذه التحديات كانت كبيرة جداً، وعندما التقينا العام الفائت في هذا المنتدى، غداة مؤتمر باريس 3، لم نكن نتوقع أن تكون بهذا الحجم.

فالحكومة خاضت غمار الاصلاح في برنامجها الاقتصادي بصفوف ناقصة، وكان عليها أن تنفذ برنامجها في ظل غياب وزراء مسؤولين عن وزارات حيوية، كالصحة والطاقة والعمل والزراعة.

وفي ظل وضع امني ضاغط ومتشنج، وحال مراوحة سياسية، انصرفت الحكومة، بتصميم كبير، الى العمل على تنفيذ البرنامج الاصلاح، مع أن اقبال مجلس النواب حال دون تحويل هذه المشاريع او بعضها الى قوانين اكرس مسيرة الاصلاح.

باختصار، لم تعط الحكومة اللبنانية الظروف والامكانات الكافية لتنفيذ برنامجها الاقتصادي، بل كان عليها أن تفقد قطار الاصلاح على سكة مليئة بالمطبات والعراقيل السياسية والأمنية، لا بل حتى بالأفخاخ والمكامن. ورغم كل الصعوبات والظروف الكفيلة الاطاحة بأي اقتصاد، ها نحن اليوم أمام محصلة فاجأت المؤسسات الدولية ووكالات التصنيف ومجتمع المستثمرين.

فالحكومة تمكنت من تحسين المؤشرات الاقتصادية للعام 2007، حيث شهدت المالية العامة تحسناً كبيراً، من أبرز تجلياته انخفاض نسبة الدين الى اجمالي الناتج المحلي بنحو 7 في المئة، وتسجيل تراجع في عجز الموازنة بنحو 15 في المئة، رغم ارتفاع التحويلات لمؤسسة كهرباء لبنان، وهي نتيجة "فاقت التوقعات"، بحسب صندوق النقد الدولي. وتمكنت الحكومة من تقليص المخاطر التمويلية للدولة اللبنانية من خلال السياسة الفاعلة والجديدة لادارة الدين العام، والاجراءات التي اتخذتها في هذا الاطار، وأحدثها عملية الاستبدال الناجحة الأسبوع المنصرم، لاستحقاقات سندات بالعملات الأجنبية بقيمة 882 مليون دولار، والتي ساهمت في معالجة أكثر من 80 في المئة من استحقاقات الدولة بالعملات الاجنبية لهذه السنة.

وسعت الحكومة اللبنانية جاهدة الى توفير الاستقرار الاقتصادي والمالي والاجتماعي في مواجهة الظروف السياسية والأمنية الضاغطة، لما لهذا الاستقرار من تأثير على حياة المواطن، في ظل التحديات الاقتصادية العالمية التي نعانيها جميعاً. وقد عملت حكومة لبنان على امتصاص جزء كبير من ظاهرة ارتفاع الأسعار، من خلال اجراءات الدعم التي واصلت تنفيذها، والتي كبدت الخزينة كلفة لا تقل عن مليار دولار أميركي، وهي منكببة حالياً على درس سبل مواجهة التحديات الاجتماعية للمرحلة المقبلة من دون التسبب بأي اختلالات اقتصادية أو مالية أو اجتماعية قد تفاقم الوضع.

وفيما استمر التحسن في المؤشرات النقدية والمصرفية، سجّل النشاط الاستثماري العقاري تقدماً ملحوظاً، وارتفعت نسبة الصادرات اللبنانية الى أكثر من 25%.

وقد تكون نسبة النمو المحققة في 2007 وهي 4 %، أبرز مظاهر صمود الاقتصاد اللبناني أمام الأعاصير السياسية. ووفق المعطيات المتوافرة لدينا عن الفصل الأول من 2008، فإن من السهل أن يتحقق في 2008 نمو بالنسبة نفسها، اذا بقي الوضع على حاله. أما اذا تحسنت الاوضاع السياسية، وهذا ما نأمله ونتمناه، فالنمو قد يصل الى ما بين 7 و 8 في المئة، في حال استعاد البلد استقراره.

أيها السيدات والسادة،

ان حكومة لبنان مصممة على مواصلة العمل على تفعيل الاقتصاد وتوسيع مساحة النمو، فهذه من ثوابتها. لقد خسر لبنان خلال السنوات الثلاث الماضية أكثر من 20 % نمواً بسبب الأوضاع السياسية، لكن أي تقدم في المجال السياسي والأمني سينعكس خيراً على الاقتصاد، وسيفتح أمام لبنان آفاقاً كبيرة للاستفادة من الفرص المتوافرة في المنطقة.

أما الأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية فستبقى جيدة في 2008 رغم التحديات الراهنة، والحكومة عازمة أيضاً على الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي وعلى تحسين وضع مالية الدولة من خلال تخفيض العجز ومعالجة مشكلة الدين العام وابقاء نسبة التضخم منخفضة.

على الصعيد الاقتصادي، الهدف توسيع مساحة النمو المتاحة للعام 2008 من خلال اجراءات عدة، منها:

+ متابعة دعم القطاعات الانتاجية كافة من خلال الخطوات الآتية:

- صندوق استثماري برأسمال يفوق 200 مليون دولار كمرحلة اولى لدعم عمليات التوسع واعادة الهيكلة للمؤسسات يكمل أكثر من 3 مليارات دولار مشاريع مولت بقروض مدعومة من الخزينة بتكلفة سنوية تفوق 80 مليون دولار.

- استكمال الشق المتعلق بدعم النهوض الاقتصادي في مؤتمر باريس3، حيث أمنت الحكومة أكثر من 1,1 مليار دولار من قروض مدعومة جديدة.

- تجديد برنامج دعم القروض التي تمول الرأسمال التشغيلي للمؤسسات السياحية وتساهم في تطويرها.

- مواكبة الشركات اللبنانية التي تتوسع اقليمياً من خلال تعديل دور "ايدال".

- تعديل بعض النصوص التشريعية التي لا تتطلب قوانين، لتحسين بيئة الأعمال وفتح الآفاق أمام المستثمرين بالاضافة الى الاجراءات والتسهيلات الضريبية التي نفذتها وزارة المال، والأخرى التي يتم تطويرها حالياً.

+ استكمال تطوير الخدمات العامة الأساسية وتحديثها:

- في قطاع الاتصالات، تسريع عملية تحرير الخدمات، وتخفيض الأكلاف، والاستثمار في البنى التحتية وخصوصاً لجهة الاتصال الخارجي والانترنت، والاستمرار في عملية خصخصة القطاع.

- في قطاع الكهرباء، زيادة طاقة الانتاج بالتعاون مع القطاع الخاص، وخصخصة التوزيع.

- في قطاع النقل، سياسة جديدة للنقل مع تحرير تدريجي للنقل الجوي وتفعيل الخدمات المتعلقة به، على غرار ما حصل في قطاع النقل البحري.

+ اعادة تفعيل المشاريع الكبرى، كالمدن الاقتصادية والصناعية.

على صعيد السياسة المالية:

- الاستمرار في عملية تحسين وضع المالية العامة، وقد شهد الفصل الأول تحسناً ملموساً في المؤشرات المالية لجهة خفض العجز على الرغم من ارتفاع كلفة كهرباء لبنان.

- معالجة مشكلة الدين، عبر انشاء جهاز جديد لادارة الدين، وتحديث أسواق سندات الخزينة، والسياسة التي عالجت جزءاً كبيراً من المشكلة.

- استمرار التعاون مع صندوق النقد والمؤسسات الأخرى.

على صعيد السياسة الاجتماعية:

- سلة اجراءات لمعالجة المشاكل الاجتماعية، ولا يقتصر ذلك على الأجور، بل كذلك على تقديم الدعم للفئات المهمشة.

- استكمال ورشة الاصلاحات، ومنها قانون ضمان الشيوخة، واصلاح الضمان الاجتماعي ومتابعة العمل القائم، وتعديل قوانين العمل لجهة تقديم حوافز ضريبية للمؤسسات التي تولي اهتماماً بالتدريب المهني وتستثمر في القدرات البشرية، والتي تعتمد مشاركة موظفيها في الأسهم، واعادة النظر بنظام الدعم الاجتماعي.

- ترشيد موازنة وزارة التربية.

اني أدعو جميع الحضور والمعنيين بالشأن الاقتصادي والمالي، الى الانخراط معنا في هذه الورشة التي تتحدى الوضع القائم، الصعب والمكلف على الوطن والمواطن، لاجتراح حلول ويجاد مساحة أكبر من الأمل والثقة، والانتصار على محاولات اقضاء لبنان ولجم طموح اللبنانيين.

وقبل الختام كلمة شكر الى مجموعة الاقتصاد والأعمال والى رئيسها رؤوف أبو زكي. هذه المؤسسة أصبحت سفيرة الاقتصاد اللبناني في العالم العربي والعالم، كطائر الفينيق ينبعث مجددا الى أفق اوسع والى فضاء ابعد. ان هذه المجموعة هي مؤسسة التحدي والايمان بلبنان، ولولا حيكم للبنان وحرصكم على دوره كمنارة لما كنتم جازقتم بعقد هذا المنتدى في هذا الظرف، وهي تبذل جهداً كبيراً لاجداد مساحة اقتصادية مشتركة ووفتح الآفاق الجديدة للتعاون والحوار بين رجال الاعمال والقيادات السياسية والاقتصادية في العالم العربي.